

في اليمن والعراق وسوريا وليبيا

بالأرقام.. كارثة فوضى «الإخوان»



87 مليون شخص تأثروا بالفوضى والقتال بالجمهوريات الأربع
35 ملياراً خسرتها دول المنطقة خلال السنوات الخمس

46 مليون شخص يحتاجون إلى مساعدات إنسانية
انخفاض في متوسط نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي 20
مليون نازح تشردوا من منازلهم في الدول الأربع

متوسط نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي على الترتيب. ويعترف البنك الدولي بفشل حكومات الربيع، فقبل خمسة أعوام، كان الجميع يأملون أن تسعى من أجل تحقيق نمو أكثر إنصافاً وشمولاً يساعد على خلق المزيد من فرص العمل والتوظيف للإعداد الكبيرة من الشباب العاطلين عن العمل في المنطقة. ولكن حدث العكس تماماً، وتشير التقديرات إلى أن المنطقة خسرت ما تصل قيمته إلى 35 مليار دولار (بأسعار عام 2007م) من الناتج والنمو بسبب الأزمة السورية-أو ما يعادل إجمالي الناتج المحلي لسوريا في عام 2007م.

ولم تقتصر ثورات الربيع العربي على هذه الشعوب فقط بل امتدت إلى الخارج حيث بين البنك الدولي أن الحروب في هذه الدول الأربع ألحقت أضراراً بالبلدان المجاورة، حيث تواجه تركيا ولبنان والأردن ومصر ضغوطاً هائلة على موارد ميزانياتها. وتذهب تقديرات البنك الدولي إلى أن تدفق ما يربو على 630 ألف لاجئ سوري يكلف الأردن أكثر من 2,5 مليار دولار سنوياً. ويعادل هذا ستة في المائة من إجمالي الناتج المحلي، ورُبِع الإيرادات السنوية للحكومة.

ولم يقتصر ضرر الحرب في سوريا على حكومات البلدان المجاورة، إذ إنهما أضرت أيضاً بمواطنيهما، وتظهر التقديرات أن متوسط نصيب الفرد من الدخل انخفض 1,5% عما كان يمكن تحقيقه (ولم تنشب الاضطرابات في سوريا) للكثيرين في تركيا ومصر والأردن، وبنسبة 1,1% للكثيرين في لبنان.. كما شُذرت الحرب في سوريا نصف سكانها -أكثر من 12 مليون نسمة- داخلياً وخارجياً. وأصبح ما مجموعه 6,5 مليون شخص نازح داخلياً في العراق واليمن. وفي ليبيا، نَزح نحو 435 ألف شخص، بينهم 300 ألف طفل.

وذكر التقرير أن انتهاء الحروب في هذه الدول، إذا تحققت، فسوف يؤدي إلى تحسين مؤشرات الاقتصاد الكلي. ومن شأن تحويل الموارد العامة من الإنفاق العسكري، إلى قطاعات التعليم والرعاية الصحية وهذا سيعزز المؤشرات الاجتماعية، بيد أن وتيرة التعافي تختلف باختلاف ما يمتلكه البلد من ثروات طبيعية.. ويؤين التقرير أن الاقتصاد اللبناني استغرق 20 عاماً ليتعافى من آثار الحرب في الماضي، والكويت استغرقت سبع سنوات فحسب لتتعافى. والعراق استغرق عاماً واحداً.. مشيراً إلى أن البلدان الغنية بالنفط تتعافى بسرعة أكبر لان من السهل نسبياً إنعاش إنتاج النفط. ولكن إذا استمر انخفاض أسعار النفط، وضعف المساعدات الدولية، فإن ليبيا وسوريا والعراق واليمن- وكلها بلدان مُصدرة للنفط- ستجد صعوبة أكبر في التعافي من الأوضاع الحالية.



الدول الأربع ستواجه صعوبات في التعافي إذا استمر انخفاض سعر النفط

فقد شملت كارثة هذا الربيع كل مناحي حياة الناس المنازل والمستشفيات والمدارس والاعمال والغذاء والمياه من شدة الاقتتال في هذه الحروب المنفصلة.. ويعترف البنك الدولي أن هذه الأرقام مُذهلة في هذه البلدان الأربعة حيث هناك نحو 13,5 مليون شخص يحتاجون إلى مساعدات إنسانية في سوريا، وفي اليمن 21,1 مليون، وفي ليبيا 2,4 مليون، وفي العراق 8,2 مليون.

فعلى صعيد اليمن يذكر البنك الدولي أنه أصبح الآن 80% من سكان البلاد-أو 20 مليوناً من 24 مليون نسمة- في عداد الفقراء، وهي زيادة نسبتها 30% منذ أبريل 2015م حينما اشتدت المعارك والاقتتال في سوريا والعراق، انخفض متوسط نصيب الفرد من الدخل بنسبة 23% و28% على الترتيب، أو تقريباً ربع ما كان من الممكن أن يتحقق لو لم تنشب هذه الصراعات والتي أدت إلى انخفاض نسبته 14% و 16% في

2016م، أثرت الحرب بشكل مباشر على نحو 87 مليون شخص من أربعة بلدان في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا هي العراق وليبيا وسوريا واليمن أي نحو ثلث سكان المنطقة. كما تأثرت كل مناحي الحياة جراء اشتداد القتال في هذه الصراعات المنفصلة. وبعيداً عن التحول الديمقراطي المزعوم يذكر التقرير بأن معدل النمو الاقتصادي بلغ 2,6% في المنطقة في 2015م، وأن آفاق النمو على الأمد القصير توصف بأنها تبعث على «التشاؤم».

ويؤكد البنك الدولي أن الحرب في هذه الدول الأربع تسببت في معاناة إنسانية مُدمرة وأضرار طويلة الأمد على الاقتصاد والبنية التحتية للبلد الذي تنشأ فيه. ويبدو هذا جلياً واضحاً، بالأرقام وانعكاسها على أحوال الناس في أجزاء من منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا التي تعاني من هذه الحروب.

تفضيح الأرقام الدولية تداعيات اشع جريمة ارتكبتها تنظيم الإخوان المسلمين والأحزاب المتورطة معهم ومن يقف وراءهم بحق أربعة من الشعوب العربية التي عصفت بها فوضى الإخوان عبر مؤامرة الربيع العربي. فمنذ عام 2011م هذا العام المشؤم في تاريخ امتنا سقطت عالمنا العربي بالفوضى وذهبت الديمقراطية إلى غير رجعة وحلت الحرب بدلا عن السلام والكرامة بدلا عن الحب.. تبذرت أحلام اليمن والعراق وسوريا وليبيا في بناء مستقبل سعيد وسط حرائق اشعلتها دول عربية وبدعم خليجي ونفذها الإخوان المسلمون بكل وحشية..

خمس سنوات من التدمير للدولة الوطنية والتعايش السلمي والسلام المجتمعي.. خمس سنوات من احراق وتدمير مؤسسات الدولة.. خمس سنوات من تقويض للمؤسسات وشاعة للفوضى تحت شعار «الشعب يريد إسقاط النظام» والذي كان بمثابة كلمة السر لهذا القتل والتدمير المهجى والمؤامرة التي دمرت قوى الدول العربية ذات المواقف القومية. باسم الديمقراطية قضا على الجيوش الوطنية في هذه الدول الأربع.. باسم الدين الاسلامي الحنيف نفذوا المخطط الصهيوني وقتلوا المواطنين واستباحوا الدماء المعصومة والحقوق المحرم الاعتداء عليها.. قطعوا الطرق، واعتبروا الخيام ساحات جهاد والاختلاف فيها أشبه بالاعتكاف في بيت الله الحرام.. استخدموا منابر المساجد.. التي لتوزيع مفاتيح الجنة على الشباب دمروا جيوش الغرب وادخلوها لاحتلال بلداننا.. أوقفوا التعليم.. دمروا الجامعات.. مزقوا النسيج الاجتماعي داخل الدول الأربع وعلى مستوى كل أسرة..

وحول بشاعة هذه المؤامرة التي تعرضت لها اليمن والعديد من الدول العربية الشقيقة يكشف تقرير حديث صادر للبنك الدولي عن بشاعة جرائم الإخوان في ما يسمى بالربيع العربي حيث ذكر التقرير أنه في عام

عقلانية الزعيم وتوحش العدوان

الزعيم والمؤتمر أصبح بالتلقائية في الموقف الوطني وبما يملئه الانتماء الوطني وطرف العدوان هو من فرض الحدية والمحددات لهذا الموقف، وهذا الموقف لطرف العدوان هو الذي أعاد المؤتمر ورئيسه الزعيم لاحتماية المواجهة والواجهة كون طرف العدوان يرفض ويتشدد تشكيل رؤية أو رؤية احتواء للعدوان كتعامل ومعالجات تقبل من الطرف الضحية والمعتدى عليه كسحب وجيش.

لاحظوا أن المؤتمر كان سار في موقف المعارضة بل والرفض للإعلان الدستوري وما زال يحمل أنه من يعطل تشكيل مجلس عسكري أو رئاسي وتشكيل حكومة وهذا يقدم واقعية يتحلى بها المؤتمر ووسطية تميزه رفضها النظام السعودي وهو تعامل معها بعداء، عدوان بات له الخيار والقرار.

ما كان ممكناً في البدايات والأيام الأولى للعدوان لم يعد بين ممكناً ما بعد شهر أو بعد عام من هذا العدوان حتى في موقف الزعيم أو المؤتمر، والنظام السعودي هو الذي بات يتمنى مبادرة الزعيم أو موقف المؤتمر في الأيام الأولى للعدوان، ولكن ذلك بات المستحيل واقعياً وطنياً شعبياً ولا مخرج لعدوان النظام السعودي لا في موقف أمريكا وبريطانيا أو تصريحات «كبرى»، والمخرج هو إما في حوار يمني - سعودي كما طرح الزعيم ومبكر أو محاكمة أقطاب النظام السعودي أمام المحاكم الدولية وذلك مالم يعد بمقدور النظام السعودي بأمواله ولا بأمرىكا وبريطانيا أن يتجنبه أو يهرب منه.

يبحث عن يفكك له الأحداث وبفهمه ما يحدث ثم يحتاج من يتصدى لقيادته كجيش وشعب كموثق مما يحدث.

لاحظوا في هذا السياق أن النظام السعودي ركز فقط على أنصار الله لتبرير عدوانهم فحين طرح الشرعية كما يوصمهم بالانقلابيين كما أن طرح إيران والرافضة والمجوس ونحو ذلك لاتعني غير أنصار الله «الحوثي».

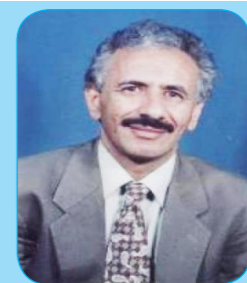
عفاش الزعيم ورئيس المؤتمر ومن ثم المؤتمر كمكون سياسي وشعبي واسع القاعدة شعبياً حاول أن يتمسك بمروانات لاحتواء العدوان في مهده أو بداياته وبما يحافظ على وضعه وتموضعه الشعبي كمكون وطني وواقعي وظل كذلك حتى تقديم مبادرة واقعية للجامعة العربية رفضت بكل تهكم وسخرية وذلك كان يعني أن النظام السعودي يتبع منطق من آراء، من يصطف معي ولا مجال لمروانات أو حتى لحفظ ماء الوجه لشخصية كالزعيم أو لأكبر مكون شعبي المؤتمر الشعبي العام، وبالتالي فالنظام السعودي لم يترك للزعيم أو للمؤتمر أي بدائل وسطية أو أقل تطرفاً.

هكذا قالوا لاحتياج لمبادرات ولم يعد عفاش أو المؤتمر بأهل أو أهلية مبادرات، وعند الحاجة لمبادرات فنحن فقط من يقدمها ومن ينفذها. مبدأ من لم يكن معي فهو ضدي منعت الوسط والوسطية وأي وساطة عربياً أو داخلياً أو خارجياً.

فإذا كانت السعودية كنظام أساس وقلل المبادرة الخليجية فوجودها في التعامل مع تطبيقها ربما كان أقوى من تموضعها في الأمم المتحدة ومجلس الأمن أو حتى في الجامعة العربية كما ظهر بعد العدوان.

فالسعودية لو لم تكن تريد العدوان على اليمن فهي كانت تستطيع تفعيل دورها وحضورها في التعامل مع تطبيق المبادرة كعضو بين الأهم في الدول العشر، والمندوب الأممي السابق جمال بنعمر لم يكن يهتم بنظام كما السعودية ولم يكرر الزيارات للتشاور إلا مع السعودية. حتى بعد ما سميت بثورة 2014م واتفق السلم والشراكة الذي وقع عليه ما يسمى الرئيس الشرعي «هادي» فالنظام السعودي لو لم يصبح العدوان هو في حد ذاته هدفاً وأولوية فإنه كان بمقدوره النجاح بما لا يستطيعه غيره حتى أمريكا من خلال تفعيل الدور والضغط السياسية.. الواضح أن النظام السعودي ومنذ اللحظة الأولى لوصول الإهامر للحكم سار في التحضير للعدوان بكل القدرات والأدوات وباتت أهم حاجة له أن تأتي بما يبرر به العدوان أو يضاف في تخريجات التبرير والتميرير.

هذا العدوان كان خارج كل التوقعات للجيش أو للشعب في اليمن بل إن مشاكل الجيش والشعب الذي بات كل شيء لا يتوقعه بين التوقعات لديه وحين حدوث المستبعد في التوقعات وهو العدوان فالطبيعي أنه لا وجود لا لرؤية ولا آلية لمواجهة أو لمقاومة هذا العدوان. فالجيش كما الشعب والشعب كما الجيش حينما فوجئ بالعدوان كان



مطهر الاشموري

لا السعودية المستقرة نسبياً كانت تحتاج لهذا العدوان، ولا اليمن المضطربة والتمنكة أكثر وبعلاً بأحداث 2011م بكل انعكاسات والتداعيات تستحق تفعيل هذا العدوان عليها أو تجاهها وتحت أي تبرير أو مبرر.

لاحظوا أن القذافي في ليبيا قتلته قوات التدخل الأمريكي الغربي والفرنسية تحديداً، وبالتالي فالإرهاب بعد 2011م لم يستطع الوصول إلى حاكم عربي واستهداف حياته كما حدث مع علي عبدالله صالح في مسجد التمدنين بدار الرئاسة، وبالمقابل يوجد حاكم عربي خلال هذه الأحداث تعامل بالشعب ومع الشعب المعارض والمؤيد أو الذي مع وضد كما علي عبدالله صالح، فقد ظل يتحرك مع أنصاره ومؤيديه في ظل السماح بالاصطفاف الواقعي السياسي للخصوم بجاهر بالعداء، بصوت عال بما يجعل حياته تحت التهديد أكثر من نظرائه الذين قمعوا الاصطفاف المعارض أو ابتعدوا عن المشهد ولم يخرجوا لمواجهة الشعب المؤيد أو المعارض لهم.